تركي الحمد يثير الغضب بدفاعه عن بن سلمان ومهاجمة خاشقجي

التغيير

تسببت تغريدة للأكاديمي والكاتب المقرب من السلطات "تركي الحمد" هاجم فيها الصحفي الراحل "جمال خاشقجي"، ودافع عن "محمد بن سلمان"، في موجة غضب ونقد وسخرية واسعة.

وقال "الحمد"، في تغريدة له، السبت، عبر حسابه بموقع "تويتر": "حتى لو كان محمد بن سلمان ضلع في مقتل خاشقجي، وهو أمر مستحيل، فهو أنبل من ذلك جدا، أقول حتى، فلن أراهن بمستقبل بلد كامل، وأمل وطن بأسره، بجريمة قتل ا أعلم بخفاياها، وفرد باع نفسه قبل أن يبيعه غيره، وورقة سياسية يتلاعبون بها".

وأضاف: "لم نصدق أن الفجر قد بزغ، ولكنهم يريدوننا أن نبقى في الظلام".

وأثارت تغريدة "الحمد" سخرية واسعة من قبل ناشطين اعتبروها نفاقا بحق "بن سلمان"، لافتين إلى أنه أولى بـ"الحمد" السكوت والصمت، بدلا من الكذب والحديث الساذج.

وذكر ناشطون "الحمد"، بتغريدته في بداية أزمة "خاشقجي"، حين قال إنه "لو ثبت أن دولة قطر وراء هذه الجريمة، فإنها تنتفي عنها صفة الدولة وهذه مافيا وليست دولة.. لأنه عمل المافيا وليس الدول".

قبل أن يشن آخرون هجوما على "الحمد" و"بن سلمان"، حيث اتهموا الأخير بنهب ثروات البلد وسرقة المال العام، واعتقال العشرات وتعذيبهم، والتسبب في زيادة أعداد العاطلين والعاطلات والفقر.

وأواخر فبراير/شباط الماضي؛ رفعت إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" السرية عن تقرير الاستخبارات الوطنية الأمريكية، الذي كشف أن "بن سلمان"، أجاز عملية خطف أو قتل "خاشقجي"، وإنه (بن سلمان) كان يرى فيه تهديدا للمملكة.

وحدد التقرير 21 شخصا، قال إن لدى الاستخبارات الأمريكية، ثقة في أنهم متورطون بالاغتيال الوحشي للصحفي خاشقجي، والذي قتل وقطعت جثته داخل قنصلية المملكة في إسطنبول التركية، في 2 أكتوبر/تشرين الأول 2018.

وخلص التقرير إلى أن "سيطرة بن سلمان على أجهزة الاستخبارات والأمن تجعل من المستبعد تنفيذ العملية من دون إذنه".

في المقابل؛ رفضت المملكة التقرير، لافتة إلى أن "ما ورد فيه استنتاجات مسيئة وغير صحيحة عن قيادة المملكة، ولا يمكن قبولها بأي حال من الأحوال".

كما أعلن البيان رفض المملكة "أي أمر من شأنه المساس بقيادتها، وسيادتها، واستقلال قضائها".

وينتظر أن يمثل التقرير انتكاسة كبيرة للعلاقات بين إدارة "بايدن" ومحمد بن سلمان، وهي علاقات متوترة منذ القرارات الأولى للإدارة بإنهاء الدعم العسكري لعمليات المملكة في اليمن، التي يقودها "بن سلمان" باعتباره وزيرا للدفاع، والقرار القاضي بقصر اتصالات "بايدن" في المملكة مع الملك "سلمان بن عبدالعزيز" فقط.